

**فساد الصحة تحت أعين الرقابة
لجان المشتريات.. والأرزاق تعث بآموال الدولة بطرق مكشوفة!!**

الفساد، هو التلاعب في مواصفات المواد المستجدة للمشاكل، فمثلاً يتم تسجيل استجرار أرز من النوع الفاخر، على حين في الحقيقة هو أرز سيء لدرجة لا يمكن تصنيفه من وزارة التموين. والأمر ذاته ينطبق على بعض المواد مثل الفطر، حيث يتم استخدام مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة والمسجلة في الفواتير... وقس على ذلك، من فساد مafioso يديره بعض المعهدية ومن



حيث الإنجازات في هذا الملف.
ومن «بروتوكولات الفساد» في لجان المشتريات التي علمت بها «الوطن» تقسيم متطلبات المشافي مثلاً على دفعات، تتوافق مع الحد الأقصى المحدد لأجل الشراء المباشر، للهروب من إجراء المناقصات وتأمين كامل الكميات المطلوبة من المستلزمات الطبية.
وعلى ذلك يتم الشراء المباشر وبأسعار غير حقيقة، ومختلفة أحياناً لنفس الصنف والماركة،

صف الفساد في لجان المشتريات بهدات أزراق المشافي بالصعب، لكنه يحمل مظهاً قانوني دقيقاً، إلى درجة يستحيل معها كشف رات التي عبر منها الفاسدون، بهم مئات الملائين من أموال الدولة شعب. الأمر الذي يتطلب خبرات عاليات على مستوى عال لكشفها، وهو أننا أصبحنا قربين جداً من ولعل ما يجري على الأرض في هرزة المختصة أكبر بكثير من

علي نزار الأغا | بالفعل أرقام بتحكي، فمئات ملايين الليليات السورية تلقى طريقاً سهلاً في أقنية الفساد واللصوصية في بعض المشافي والجهات التابعة لوزارة الصحة.

mafaiyat حقيقة مرتبطة بمافيات أكبر، تغزو مخالفتها في جسم الدولة، بوساطة لجان المشتريات وتعهدات أرزاق بعض المشافي والجهات الصحية.

وكلما هو حال المافيات في العالم، التي نشاهدها في أفلام «الأكشن»، كذلك حال «مافيات الصحة»، إذ ترتبط بمسؤولين في عدة مواقع في الدولة، بعضها لا يمت لـ«الصحة» بصلة، ويتنظرون وفق بروتوكولات «هيش»، دقيقة، يصعب كشفها من الزاوية القانونية. وفي حال كشفها يتم حمل القضايا من قبل رجال الخط الأول في الفساد، وهو في الأغلب لجان المشتريات، من دون ترك مستiksات قانونية، من شأنها تزعزع الأقنعة عن بعض المسؤولين.

بعض معلومات مؤوثة حصلت عليها «الوطن» فقد بدأت الملفات بالورود إلى طاولة القضاء السوري، واليوم يقلب القضاء المختص ملف فساد في إحدى لجان المشتريات التابعة لجهة تتبع لوزارة الصحة، يكشف عن تلاعب بمبالغ من رتبة الملايين.

ويمكن تشبيه هذا الملف بالجزء البسيط الظاهر من جبل الجليد، والممسؤل عن كشف العديد من ملفات الفساد المرتبط بمافيات حقيقة،

**غيم ليبرالية الحكومة جاء بهذا المطر
ليون زكي: ١٤٠ ألف ليرة حاجة الأسرة
المتوسطة في الشهر**

الوطن

حضر رئيس مجلس الأعمال السوري للأرميني ليون زكي الحكومة من ستمرار أنتهاها سياسة الليبرالية الاقتصادية عبر تحريف الأسعار، ندريجياً بما ينبع مزيداً من الفقراء، بعد ما جرى ويجري في الشارع من نصوص الأزمة مرد قسط لا يأس به منه إلى السير على هذه الخطأ التي «أنتجت هذا المطر من ذلك الغيم».

ربما زكي لـ«الوطن» أن إنجام الدولة عن لعب دورها الاقتصادي راتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي للامضبوط وبطريقة غير مدرستة من شأنه أن يجر خيبات أمل جديدة لأغلبية طبقات المجتمع الذين سيغدون غير قادرین على التغلب على سلسلة رتفاعات الأسعار التي لم تواكبها زيادات حقيقة في رواتب الموظفين، مما يخلق مأسى جديدة ويغيب الحلول المرجوة.

راغبـاً أن من مهام «حكومة الأزمة» حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا مفاصـلـها وتعليق النتائـج على شـمـاعةـ ومشـجبـ «استـزـافـ الاقتصاد الوطني» الذي يلعب الفساد دوراً كـثـيراً في تعـمـيقـ جـروحـهـ النـازـفةـ.

قالـ: «رفع الدعم الحكومي عن المشـتـقاتـ النفـطـيةـ والمـاسـاسـ بالـخـبـزـ على اعتبارـهـ خطـأـ أحـمـرـ والارتفاعـ الجنـوـنيـ للأسـعـارـ لهـ مـخـاطـرـ الـوخـيـمةـ

٤٣ مخالفة تموين في يوم واحد بدمشق
ضبط ٨٠ ألف لتر مازوت في «السوق السوداء» بمعربا

كمية من المواد الإغاثية تقدر بنحو ٤ أطنان يتم
اعطاؤها لـ ٣٠٠ أسرة إكباتا المترفة.

نعميـب لـ«الوطـن»: الـإـتـجـار
الـمـوـادـ المـدـعـومـةـ فيـ أـعـلـىـ
عـلـمـ مـخـالـفـاتـ قـانـونـ التـموـينـ
الـجـديـدةـ وـغـرـامـاتـهاـ تـصـلـ
أـلـاـ ١ـ٥ـ مـاـ فـيـهـ لـاـ

عمل المديرية في سلسلة الدوريات في الأسواق
وسحب العينات والتاكيد على مجال صناعة
إعداد الحلويات لتقديم بيانات التكلفة وخاصة
في الأيام التي تسبق العيد وأن أعضاء مجلس
محافظة دمشق ياتوا بشاركون في دوريات
حماية المستهلك ضمن أسواق دمشق وخاصة
جهة الرقابة على وسائط النقل العامة.
في سياق متصل، ضبطت مديرية التجارة
الداخلية وحماية المستهلك في محافظة ريف
دمشق كمية ٨٠ ألف ليلتر من المازوت في منشأة
معرباً إضافة إلى ضبط كميات كبيرة من الدقيق
لتغويتين كانت معدة للمتاجرة في السوق
السوداء كما تم ضبط مواد غذائية أخرى
خالفة للمواصفات.
وقال لؤي سالم مدير التجارة الداخلية وحماية
المستهلك في محافظة ريف دمشق إنه تمت
صادرة الكميات وتنظيم الضبوط التغويتين
حق المخالفين وإحالتهم للقضاء أصولاً.

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن قانون التموين الجديد يشتمل على الكثير من العقوبات الرادعة بحق المخالفين وخاصة مخالفات التلاعب بالأسعار والبيع بسعر زائد وعدم تداول الفواتير وأبرازها حيث تصل العقوبة في القانون الجديد لـ٢٥ ألف ليرة وفي حال دفع المخالفات لنحو ١٠ ألف ليرة، وعدم إغلاق المنشآت مباشرة مع بقاء قيمة المخالفة سارية المفعول.

كما بين أن الغرامات المالية ترتفع لتصل إلى ١,٥ مليون ليرة بحال المخالفة والإتجار بالمواد المدعومة من الدولة وفي مقدمتها المواد الغذائية المقننة مثل السكر والرز والمحروقات (المازوت- الغاز)، وأن القانون جاء حازماً تجاه عمليات الغش والتلاعب بالمواصفات والاحتكار.

مشيراً إلى أن القانون أيضاً ترك للقضاء اتخاذ إحدى العقوبيتين الغرامة المالية أو الحبس بحق المخالف في حين تشدد في بعض المخالفات بوجوب اتخاذ القضاء للعقوبيتين معاً.

وبحول أسعار المواد والسلع بعد اقترابنا من انتهاء النصف الأول من شهر رمضان وخاصة الغذائية بين شعيب أن معظم أسواق دمشق الرئيسية وفعالياتها التجارية تشهد حالة استقرار في الأسعار نظراً لأنخفاض حالة الطلب التي عادة ما ترتفع مع بدايات شهر رمضان لتعود حركة المبيعات نشاطها خلال الأيام الأخيرة من الشهر وخاصة في الفترة المسائية وتتركز معظمها حول شراء الألبسة والحلويات

الدبس؛ آلاف الصناعيين يستفيدون من القانون إعفاء الصناعيين والحرفيين من رسوم تجديد رخص البناء في المدن الصناعية

۱۰۰۷۹

ر الرئيس بشار الأسد أمس
عن رقم ٦ لعام ٢٠١٥ القاضي
بإعفاء الصناعيين والحرفيين
من الضرائب في المدن الصناعية
لتهيئة فترة تراخيصهم
لأغبيان بتجديد رخص البناء
لمن يمتلكون من استكمال
منشآتهم أو إنجازها على
مسمى المخصصة لهم بسبب
توقف الراهنة من رسوم تجديد
رегистration fees for building
constructions in industrial cities
for industrialists and artisans.
The law was issued by President
Bashar al-Assad yesterday.

الاقتصاد: مستورّدات المواد الأساسية تضاعفت في ٢٠١٥ ونسبة التمويل تصل حتّى ٩٠٪ من الطلبات

وبناءً على المواقف التي تصدرها الاقتصاد على طلبات التمويل يقوم مصرف سوريا المركزي بخخصيص كامل القطع الأجنبي اللازم للتمويل، إذ تصل نسبة التمويل للطلبات المقدمة إلى ٩٠٪ من إجمالي الطلبات التي توافق الاقتصاد على تمويلها، وقد تنخفض أحياناً إلى ٥٪ كحد أدنى.

ويعد معاون وزير الاقتصاد ليؤكّد «الوطن» أن طلبات التمويل ينظر بها جيئاً من دون إهمال لأي طلب، لأن أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها سياسة ترشيد الاستيراد وإدارة ملف التجارة الخارجية هي محاكاة للواقع التجاري الحالي بما يتوافق مع الظروف التي أفرزتها الأزمة في سوريا وعكس ذلك على ما يؤمن احتياجات المواطنين بالدرجة الأولى.

وتجدد الإشارة إلى أن الدكتور على صرح في وقت سابق لـ«الوطن» أن وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع مصرف سوريا المركزي تأخذ بالحساب معابر عديدة للموافقة على التمويل، أهمها: لا تكون السلعة أو المادة المطلوب تمويلها لها مثيل ينتاج محلياً، كذلك سمعة التاجر أو المستورد لجهة ارتكابه مخالفات بالشحن قبل الحصول على إجازات الاستيراد.

حدّدة متفق عليها بين وزارة الاقتصاد مصرف سوريا المركزي، لافتاً إلى أن سياسة تمويل الحالية أثبتت توافقية كبيرة لجهة وظيف واردات المصرف المركزي من القطع الأجنبية في عمليات تمويل المستورّدات. لافتًا أن اجتماعات دورية تعقد مع حاكم مصرف سوريا المركزي أبيب ميلاء وتم فيها مناقشة خبر المستجدات والمتغيرات التي قد تتأثر بها الآلية المتبعة حالياً في التمويل. مع تأكيد الدكتور على أنه لا تغييرات مرتبطة على طرق النافذة في تعاملات القطع الأجنبي خصوصاً تمويل العمليات التجارية.

في سياق متصل حصلت «الوطن» على بيانات تؤكد أن متوسط حجم التمويل الشخصي للمستورّدات يشكل يومي حالياً صل إلى ٧ ملايين يورو ولا يرتفع عن ذلك بل يخفض أحياناً ليسجل ٤ ملايين يورو، وهذا رقم لا يعني أن هناك نقصاً في التمويل، بل إلى العكس تماماً، فالطلبات التي يتقدم بها مستوردون لتمويل عملياتهم التجارية عبر صاريف المرخصة تذهب إلى المصرف المركزي منه إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تقوم اللجنة المكلفة بدراسة الطلبات بتحديد

في قراءة مقارنة قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للمستورادات من المواد الأساسية التي منتها الوزارة إجازات استيراد منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، وجدت الاقتصاد أن المستورادات المذكورة زادت بنسبة ١٠٠٪ عن مثيلاتها للفترة نفسها من العام الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير الاقتصاد الشؤون التجارية الخارجية عبد السلام علي أن هذه النسبة شملت جميع السلع والمواد التي تتمتع بصفة الأولوية في الاستيراد وفق توجيهات الحكومة في المرحلة الراهنة، وخاصة المستورادات من السلع الغذائية التي شهدت نمواً ملحوظاً خلال أشهر قليلة ماضية، ذلك بسبب اتخاذ الوزارة لقرار توسيع سياسة التجارة الخارجية ومنح تسهيلات لمستوردي تلك المواد وخاصة فيما يتعلق بإجازات الاستيراد ومضااعفة منها لأكثر المواد الغذائية طلباً وحاجة من المواطنين.

ومن جهة سياسة تمويل المستورادات المتبعة في الوقت الحالي، أكد معاون الوزير في حديثه أن الهدف أن يتم مناقشة مقترن مفتوح مع

على ذمة الإدارة الضريبية.. ١٦٥ من كبار المكلفين يسددون ضرائبيهم من أصل ١٥٠

جامعة إدراك

الشعبية ليعاد دراسة التقرير من قبله والتدقيق في البيانات، حتى أنه يمكن إعادة إجراء الكشف الحسني في حال الحاجة إلى المنشأة كما يتم رفض أي جزء غير مستوفٍ بطريقة نظامية، ليصدر بعد ذلك إخطار مؤقت كنتيجة أولية مؤقتة لدراسة الدوائر المالية لملف المكلف.

وأوضح أنه يحق للمكلف الاعتراض على القرار خلال شهر واحد من صدوره ليحال الملف إلى لجنة الطعن للبحث في وجود أي غبن في حق المكلف ليصدر بعد ذلك قرار يأخبار لجنة طعن.

وفي حال عدم الاعتراض من المكلف خلال المهلة القانونية على الإخطار المؤقت يحال التكليف إلى لجنة الإدارة المالية التي يدورها تبحث عن وجود أي توافق مع المكلف إذ تقوم برفع التكليف إلى الحد الذي ترتشه وفق الأنظمة والقوانين المرعية: ليصدر بعد ذلك قرار يalleries لجنة مالية بناء عليه يصدر تحقيق بالضريبة واجب التحصيل وفق المهل القانونية. لافتًا إلى إمكانية الاعتراض على القرار عن طريق لجنة إعادة النظر، مبينًا أن هذا الإجراء لا يلغى أمر التحصيل الصادر بحق المكلف.

مبينًا أن العديد من كبار المكلفين هم من الشركات المساهمة، ويوجد لديها تدقيق داخلي وخارجي تقوم بتقديم تقاريرها إلى لجنة هيئة الأوراق والأسواق المالية ما يشكل صعوبة بال اللاعوب في البيانات المقدمة من هذه الشركات إلى الدوائر المالية.

وللعلم فقط فإن عدد الشركات المساهمة في سوريا بالكاد يتعدى ٥٠ شركة بينما تضم قائمة كبار المكلفين ١٦٢٥.

• 100 •